



جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
قسم / تخصص ماجستير إدارة أعمال

أثر تطبيق الممارسات العالمية لإدارة المشاريع في نجاح المشاريع الثقافية الإبداعية (الفعاليات) في
المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/ يوسف أحمد السنوار

إشراف/
د. الفیصل عبد الحمید
د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

1. المقدمة

لم يُعدّ البحث العلمي يُقاس بدقّة نتائجه ووجهة أدواته المنهجية فحسب، بل صار يُقاس كذلك بمدى التزامه بمنظومة من القيم والمعايير التي تحكم سلوك الباحث في كل خطوة من خطوات عمله. وتُمثّل أخلاقيات البحث العلمي هذه المنظومة؛ فهي بمثابة العقد الضمني الذي يربط الباحث بمجتمعه العلمي ومشاركيه والمجتمع الأوسع الذي تُوجّه إليه نتائجه. وفي تعريفٍ مرجعيٍّ واسع التدوّل، يصف Resnik (2020) الأخلاقيات بأنها «المعايير التي تُميّز بين السلوك المقبول وغير المقبول»، ويضيف أن لها في البحث العلمي خصوصيةً تتمثّل في كونها تخدم غايات المعرفة ذاتها: الحقيقة، وتجنّب الخطأ، وتعزيز الثقة والتعاون بين الباحثين.

وفي ميدان إدارة الأعمال على وجه التحديد، يُعرّف Saunders, Lewis & Thornhill (2023) أخلاقيات البحث بأنها معايير السلوك التي تُوجّه تصرفات الباحث في علاقته بحقوق مَنْ يصبحون موضوعاً لبحثه أو يتأثرون به. وفي السياق نفسه، يؤكد Bell, Bryman & Harley (2022) أن الاعتبارات الأخلاقية ليست مرحلة منفصلة تُستوفى في بدايات الدراسة، بل خيطٌ ناظمٌ يتخلّل مراحل البحث جميعها، من صياغة السؤال البحثي وحتى نشر النتائج. ويتقاطع هذا مع ما ذهب إليه Creswell & Creswell (2023) من أن الباحث مُطالبٌ بتوقّع القضايا الأخلاقية ومعالجتها استباقياً في كل طور من أطوار التصميم وجمع البيانات وتحليلها وكتابة التقرير.

وتتضاعف أهمية هذا الالتزام في أبحاث إدارة الأعمال لأنها تتعامل في الغالب مع بشرٍ (موظفين ومديرين وعملاء وجهاتٍ راعية) ومع بياناتٍ مؤسسيةٍ قد تكون حساسةً تجارياً أو تنظيمياً. ومن ثَمَّ، فإن أيّ تقصير أخلاقي لا يُلحق الضرر بالمشاركين وحدهم، بل يقوّض في الوقت ذاته مصداقية النتائج وقابليتها للاعتماد عليها في صناعة القرار.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم إطارٍ مرجعيٍّ مُحكمٍ لأخلاقيات البحث العلمي على مستوى المفهوم والأهمية والمبادئ والقضايا والقواعد المنظّمة، ثم، هو جوهر التقرير، إسقاط هذه المبادئ إسقاطاً تطبيقياً على دراسة الباحث الميدانية التي تتناول «أثر تطبيق الممارسات العالمية لإدارة المشاريع على نجاح المشاريع الثقافية (الفعاليات) في المملكة العربية السعودية». فهذه الدراسة تعتمد منهجاً مختلطاً يجمع بين مقابلاتٍ نوعيةٍ مع خبراء القطاع واستبيانٍ كميٍّ يُوزّع على العاملين فيه، وهو ما يجعل المشاركين البشريين والبيانات المؤسسية في صميم العمل، ويستدعي تباعاً وعياً أخلاقياً دقيقاً يُترجم إلى إجراءاتٍ عملية.

2. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

- تنبع أهمية الأخلاقيات في البحث العلمي من كونها شرطاً لازماً لجودة المعرفة المُنتجة لا مجرد إضافة تجميلية إليها. ويمكن إجمال هذه الأهمية في المحاور الآتية:
- تعزيز موثوقية النتائج ومصداقيتها: يربط Resnik (2020) صراحةً بين الالتزام الأخلاقي وبلوغ الحقيقة، إذ إن تحريم تلفيق البيانات أو تزيفها أو تحريفها هو بالضبط ما يحمي صدق المعرفة ويُقلّل احتمالات الخطأ. فالبحث الذي يُجمّع ويُحلّل بنزاهة هو وحده الذي يُمكن الوثوق بنتائجه والبناء عليها.
- حماية المشاركين والمجتمع: تكفل الأخلاقيات صون كرامة المشاركين وخصوصيتهم وسلامتهم، وتمنع استغلالهم أو الإضرار بهم مادياً أو معنوياً. وعلى مستوى أوسع، تحمي المجتمع من نتائج مُضلّلة قد تُبنى عليها سياساتٌ أو قراراتٌ خاطئة.
- بناء الثقة والتعاون العلمي: يقوم العمل البحثي على التعاون بين أفرادٍ ومؤسسات؛ ومن ثَمَّ فإن معايير مثل الأمانة في النسب العلمي واحترام الملكية الفكرية والشفافية تُرسّخ الثقة التي يستحيل بدونها تراكم المعرفة وتقدّمها.

- صون سمعة الباحث ومؤسسته: تُعرّض المخالفات الأخلاقية (كالانتحال أو تضارب المصالح غير المُعلن) الباحث ومؤسسته الأكاديمية لمساءلةٍ تَمَسُّ مكانتهما، وقد تُبطل الدرجة العلمية أو تُسقط البحث من الاعتبار.

ربط الأخلاقيات بموثوقية البحث: العلاقة بين الأخلاقيات والموثوقية علاقةٌ سببيةٌ لا تجميلية. فالنتيجة التي يُتوصَّل إليها بأدواتٍ سليمةٍ إحصائياً لكن عبر ممارساتٍ غير نزيهة (كاستبعاد البيانات المعارضة للفرضية، أو توجيه المشاركين نحو إجاباتٍ بعينها) تظلّ نتيجةً ملوثةً لا يُعتدّ بها مهما بدت دقيقة. وبهذا المعنى، تُعدّ الأخلاقيات الضمانة الأولى لما يُعرف في المنهجية بالصدق والثبات؛ إذ يصبح كلاهما بلا قيمةٍ إذا انتفت النزاهة في الأصل. وفي سياق دراسةٍ تُوجّه نتائجها لصنّاع القرار في القطاع الثقافي ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، فإن أيّ خللٍ في نزاهة البيانات قد يُترجم إلى توصياتٍ تُوجّه استثماراتٍ أو سياساتٍ وجهةً خاطئة، وهو ما يرفع الكلفة الأخلاقية والعملية للتقصير إلى أبعد من حدود البحث نفسه.

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تتفرّع أخلاقيات البحث عن جملةٍ من المبادئ الجوهرية التي تُشكّل مرجعيةً عمليةً للباحث. وفيما يأتي أبرزها، مع تعريفٍ موجزٍ لكلٍ منها ومثالٍ توضيحيٍ يُقرّب معناه:

أولاً: الأمانة العلمية

تعني التزام الباحث الصدق التام في عرض بياناته ونتائجه ومناهجه، وفي نسب الأفكار إلى أصحابها، والإبلاغ الأمين عمّا توصَّل إليه دون تزيبٍ أو إخفاء (Resnik, 2020). فالأمانة هي حجر الزاوية الذي تتفرّع عنه بقية المبادئ. مثالٌ توضيحي: عندما يكتشف باحثٌ أن نتائج استبيانهِ جاءت مخالفةً لما توقَّعه، فإن الأمانة تقتضي تقريرَ هذه النتيجة كما هي، لا تعديل الأرقام أو حجبها لتتنسق مع فرضيته.

ثانياً: النزاهة

هي الاتساق بين ما يُعلنه الباحث من قيم ومعايير وما يُمارسه فعلاً، والوفاء بالتعهدات والاتفاقات، والثبات على السلوك القويم حتى حين يغيب الرقيب (Resnik, 2020). والنزاهة أوسع من الأمانة لأنها تشمل تماسك المسلك العلمي والمهني للباحث برمته. مثالٌ توضيحي: باحثٌ يلتزم بالموعد الذي حدّده لمشاركٍ في المقابلة وبالنطاق الذي وعده باستخدام بياناته فيه، فلا يتجاوزهُ إلى استخداماتٍ لم يأذن بها المشارك.

ثالثاً: الموضوعية

تعني السعي إلى تقليل أثر التحيزات الشخصية والمصالح والميول المسبقة في تصميم البحث وتحليل بياناته وتفسيرها (Resnik, 2020). والموضوعية لا تعني انعدام الرأي، بل ضبطه ومنعه من تشويه القراءة العلمية للأدلة. مثالٌ توضيحي: باحثٌ يقتنع مسبقاً بتفوق منهجيات العمل الرشيق (Agile)، فيلتزم — حفاظاً على الموضوعية — بتحليل بياناته كما تُمليه الأرقام، حتى لو أظهرت محدودية أثر هذه المنهجيات في بعض السياقات.

رابعاً: السرية

تعني حماية المعلومات التي يُدلي بها المشاركون أو التي تخصّ مؤسساتهم، وقصر الاطلاع عليها على أغراض البحث المُتفق عليها، وعدم كشف الهويات أو المعلومات الحساسة (Bell et al., 2022). ويُميّز Saunders et al. (2023) بين السرية (عدم إفشاء ما يُعرّف) وإخفاء الهوية (Anonymity) (عدم القدرة على الربط بين البيانات وصاحبها).

أصلاً). مثالاً توضيحي: حين يُصرّح مديرُ مشروع في مقابلةٍ بتفاصيل تجاوزٍ في ميزانيةٍ فعليةٍ بعينها، تقتضي السرية عرض هذه المعلومة في التقرير بصورةٍ مُجمّعةٍ لا تكشف المؤسسة أو الشخص.

خامساً: الموافقة المستنيرة

هي موافقة المشارك الطوعية على المشاركة بعد إحاطته إحاطةً كافيةً بأهداف البحث وطبيعته وما يترتّب على مشاركته من استخداماتٍ للبيانات، وبحقّه في الانسحاب في أيّ وقتٍ دون تبعات (Creswell & Creswell, 2023). وتُعَدّ هذه الموافقة تجسيداً لمبدأ احترام الأشخاص وحقّهم في تقرير مصيرهم. مثالٌ توضيحي: قبل بدء المقابلة، يُطْلِع الباحثُ الخبيرَ على ورقة تعريفٍ توضح الغرض الأكاديمي، وطوعية المشاركة، وكيفية حفظ البيانات، ويستأذنه صراحةً في التسجيل الصوتي، ولا يبدأ إلا بعد موافقته الواضحة.

4. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

في مقابل المبادئ، تبرز جملةٌ من القضايا والمخالفات التي تُهدّد سلامة البحث، ويُجمل Bell, Bryman & Harley (2022) جانباً كبيراً منها في أربعة محاور كلاسيكية هي: الإضرار بالمشاركين، وغياب الموافقة المستنيرة، وانتهاك الخصوصية، والخداع. وفيما يأتي أبرز هذه القضايا، مع شرحٍ لكلٍ منها ومثالٍ واقعيٍّ أو افتراضيٍّ يوضّحها:

أولاً: الانتحال العلمي

هو نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى النفس دون عزوٍ صحيح، وهو من أخطر المخالفات لأنه يضرب مبدأ الأمانة وحقوق الملكية الفكرية في آن واحد. ويشمل النسخ الحرفي كما يشمل إعادة الصياغة دون إسناد. مثالٌ توضيحي: باحثٌ يُعرض الإطار النظري لإحدى النظريات — كنظرية أصحاب المصلحة لـ Freeman — بصياغته الخاصة لكن دون أن يُسندَها إلى مصدرها، فيوهم القارئ بأنها من بنات أفكاره؛ وهذا انتحالٌ حتى وإن لم يكن نسخاً حرفياً.

ثانياً: تزوير البيانات وتلفيقها

التلفيق هو اختلاق بياناتٍ أو نتائجٍ لم تُجمّع أصلاً، أما التزوير فهو التلاعب بالبيانات الحقيقية بالحذف أو التغيير أو إعادة الترتيب بما يُضللُ القارئ (Resnik, 2020). وكلاهما يُبطل قيمة البحث العلمية كلياً. مثالٌ افتراضي: باحثٌ لم يكتمل لديه العدد المُستهدف من المشاركين في الاستبيان، فيختلق استماراتٍ وهميةً لبلوغ العيّنة المطلوبة؛ أو باحثٌ يحذف الاستجابات التي تُضعف معامل الارتباط لديه ليُظهر علاقةً أقوى ممّا تُظهره البيانات الحقيقية.

ثالثاً: التحيز

هو ميلٌ منهجيٌّ، مقصودٌ أو غير مقصود، يُحرّف جمع البيانات أو تحليلها أو تفسيرها بعيداً عن الموضوعية. وقد يتسلّل عبر صياغة أسئلةٍ موجهة، أو اختيارٍ غير ممثّل للعيّنة، أو قراءة انتقائية للنتائج. مثالٌ توضيحي: استبيانٌ يتضمّن عبارةً موحيةً مثل «أليس من الواضح أن المنهجيات الرشيقة ترفع جودة المخرجات الإبداعية؟»، فتدفع المشاركين نحو الموافقة وتُفسد حياد القياس.

رابعاً: انتهاك الخصوصية

هو تجاوز الحدود التي يقبلها المشارك في الكشف عن بياناته الشخصية أو المؤسسية، أو استخدام هذه البيانات في غير ما أذن به، أو حفظها بصورةٍ غير آمنة تُعرّضها للتسرّب (Bell et al., 2022). مثالٌ افتراضي: باحثٌ يُنشر في تقريره اسمَ شركةٍ لتنظيم الفعاليات مقروناً بأرقام إخفاقاتها في الالتزام بالميزانية، رغم أنه حصل على هذه المعلومات بشرط السرية؛ وهذا انتهاكٌ صريحٌ للخصوصية قد تترتّب عليه أضرارٌ تجارية ومهنية على المُشارك.

خامساً: تضارب المصالح

ينشأ حين يكون للباحث مصلحةٌ شخصيةٌ أو مهنيةٌ أو ماليةٌ — أو علاقةٌ مسبقة — قد تؤثر، أو تبدو أنها قد تؤثر، في موضوعية بحثه، دون أن يُفصح عنها (Resnik, 2020). والمطلوب ليس بالضرورة انتفاء المصلحة، بل الإفصاح عنها وإدارتها بشفافية. مثالٌ توضيحي وثيق الصلة بهذه الدراسة: باحثٌ يشغل موقعاً قيادياً في القطاع الثقافي ذاته الذي

يدرسه، وله خبرةٌ عمليةٌ ممتدةٌ فيه؛ فهذه الخبرة ميزةٌ معرفيةٌ ثمينة، لكنها في الوقت ذاته مصدرٌ محتملٌ لتضارب المصالح والتحيز ما لم يُفصح عنها وتُدار بحذر.

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لا تبقى المبادئ الأخلاقية حبيسةً التنظير، بل تتحوّل إلى التزاماتٍ مُلزمةٍ وقابلةٍ للمساءلة عبر منظومةٍ من القواعد واللوائح والهيئات الرقابية على المستويين الدولي والمحلي.

أولاً: لجان أخلاقيات البحث ومجالس المراجعة المؤسسية (IRB)

تُمثّل لجان أخلاقيات البحث — أو ما يُعرف بمجالس المراجعة المؤسسية (IRB Institutional Review Boards) — الآلية المؤسسية التي تُراجع مقترحات البحوث قبل تنفيذها للتحقق من سلامتها الأخلاقية، ولا سيما حماية المشاركين من البشر، والتأكد من صحة إجراءات الموافقة المستنيرة، وإبقاء المخاطر عند حدّها الأدنى. وتستند هذه المراجعة في جذورها إلى ثلاثة مبادئ مرجعية راسخة في أدبيات أخلاقيات البحث، هي: احترام الأشخاص، والإحسان (تعظيم المنفعة وتجنّب الضرر)، والعدالة في توزيع أعباء البحث ومنافعه — وهي المبادئ التي أرستها المرجعيات الدولية ولا تزال تُشكّل أساس عمل اللجان حتى اليوم (Creswell & Creswell, 2023).

ثانياً: المعايير الدولية ودليل APA

يُعدّ دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA, 2020) في إصداره السابع من أوسع المعايير الدولية انتشاراً في العلوم الإدارية والاجتماعية. وهو لا يقتصر على ضبط أسلوب التوثيق والاقتباس وإعداد قائمة المراجع — بما يحمي من الانتحال ويصون حقوق الملكية الفكرية — بل يتضمّن كذلك توجيهات في النزاهة العلمية، ومعايير النشر المسؤول، والكتابة المنصّفة الخالية من التحيز. والالتزام بأسلوب APA في توثيق المصادر هو في جوهره ممارسةٌ أخلاقيةٌ قبل أن يكون قاعدةً شكلية.

ثالثاً: الإطار التنظيمي في المملكة العربية السعودية

على المستوى الوطني، أرسّت المملكة منظومةً متكاملةً لحوكمة أخلاقيات البحث؛ إذ صدر «نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية» بقرار مجلس الوزراء، وتولّت اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية (NCBE) بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST) إصدار لائحته التنفيذية والإشراف على تطبيقه (اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، 2012). وتُلزم هذه المنظومة المؤسسات البحثية بتشكيل لجانٍ محليةٍ لمراجعة البحوث التي تتعامل مع البشر، والتحقق من صحة إجراءات «الموافقة بعد التبصير» (Informed Consent)، وحماية حقوق الإنسان موضع البحث، وعدم استغلال القُصّر أو ناقصي الأهلية. وعلى الباحث في الجامعات السعودية — بما في ذلك باحث الدراسة الحالية — التسجيل لدى اللجنة المعنية والحصول على موافقتها قبل الشروع في جمع البيانات الميدانية.

أهمية هذه القواعد في تنظيم العملية البحثية

تكمن أهمية هذه القواعد في أنها تنقل الأخلاقيات من مستوى الضمير الفردي إلى مستوى الإجراء المؤسسي القابل للتدقيق والمساءلة. فهي تضمن حداً أدنى موحّداً من الحماية للمشاركين، وتُوحّد معايير النزاهة العلمية بين الباحثين، وتوفّر مرجعيةً يُحتكم إليها عند النزاع، وتمنح نتائج البحث مشروعيةً تجعلها مقبولةً للنشر والاعتماد. وبهذا تُصبح القاعدةُ التنظيميةُ ضماناً للباحث والمشارك والمجتمع العلمي معاً.

6. التطبيق العملي على موضوع البحث

يُمثّل هذا الجزء جوهر التقرير؛ إذ تُسقط فيه المبادئ والقواعد السابقة إسقاطاً عملياً على دراسة الباحث الميدانية. وتذكيراً بطبيعة الدراسة: فهي بحثٌ تطبيقيٌّ يعتمد منهجاً مختلطاً (Mixed Methods) بتصميم استكشافيٍّ متتابع، يبدأ بمرحلةٍ نوعيةٍ تقوم على مقابلاتٍ شبه منظّمةٍ مع (5 إلى 8) من الخبراء ومديري المشاريع في الهيئات الثقافية وشركات تنظيم الفعاليات، تليها مرحلةٌ كميةٌ تقوم على استبيانٍ إلكترونيٍّ (عبر Google Forms) يُوزّع على عيّنةٍ متاحةٍ من

(80 إلى 120) مشاركاً، بمقياس ليكرت الخماسي. ويُطبَّق البحث في منطقتي الرياض والمنطقة الشرقية خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2026. وفيما يأتي تحليلٌ لكيفية تفعيل الالتزام الأخلاقي في كل مفصلٍ من مفاصل هذه الدراسة:

أولاً: نزاهة جمع البيانات في المرحلتين النوعية والكمية

يبدأ الالتزام الأخلاقي من تصميم الأداة. ففي دليل المقابلة، تُصاغ الأسئلة المفتوحة صياغةً محايدةً تستكشف خبرات المشاركين دون توجيههم نحو إجاباتٍ بعينها، تجنّباً للتحيز. وفي الاستبيان، تُراجع بنوده العشرون للتأكد من خلوها من العبارات الموجبة، بما يصون حياد القياس. وتقتضي الأمانة العلمية أن يُفَرَّغ ما يقوله المشاركون في المقابلات وأن يُرمز بدقةً تعكس مقاصدهم لا مقاصد الباحث، وأن تُدخَل بيانات الاستبيان كما وردت دون انتقاءٍ أو حذفٍ للاستجابات غير المؤيدة للفرضيات. وبهذا تتحقّق المطابقة بين ما جُمع فعلاً وما يُعرَض في التقرير.

ثانياً: الموافقة المستنيرة وآليات الحصول عليها

نظراً لأن الدراسة تتعامل مع مشاركين من البشر، تُعدّ الموافقة المستنيرة شرطاً لا غنى عنه. ويُقترح تفعيلها على النحو الآتي:

في المرحلة النوعية: يُزوّد كل مشاركٍ قبل المقابلة بخطاب/ورقة تعريفٍ توضّح الغرض الأكاديمي للدراسة، والجهة المشرفة، وطوعية المشاركة، وحقّه في رفض الإجابة عن أيّ سؤالٍ أو الانسحاب في أيّ وقتٍ دون أيّ تبعات، والمدة المتوقعة، وكيفية حفظ البيانات واستخدامها. ويُستأذن المشارك صراحةً في التسجيل الصوتي، ولا تبدأ المقابلة إلا بعد موافقةٍ موثقة.

في المرحلة الكمية: تُستهلّ استمارة Google Forms بصفحة تعريفية تشرح الهدف وتؤكد سرية البيانات وطوعية المشاركة، بحيث يُعدّ شروغ المشارك في تعبئة الاستبيان موافقةً ضمنيةً مُستنيرة، مع إتاحة خيار عدم الاستمرار في أي لحظة.

ثالثاً: السرية وحماية البيانات

تُعدّ السرية من أكثر المبادئ حساسيةً في هذه الدراسة، لسببين: حساسية بعض المعلومات المؤسسية (كأرقام تجاوز الميزانيات)، وصغر مجتمع العاملين في القطاع نسبياً بما يجعل التعرف على أصحاب الآراء ممكناً إذا لم تُتخذ احتياطات كافية. ولذا يُقترح ما يأتي:

ترميز هويات المشاركين (مثل: خبير 1، خبير 2) منذ مرحلة التقرير، وفصل أيّ بياناتٍ معرفيةٍ للهوية عن مضمون الاستجابات وحفظها منفصلةً.

تخزين البيانات والتسجيلات في وسائط آمنةٍ ومحميةٍ بكلمة مرور، وقصر الوصول إليها على الباحث، مع حذف التسجيلات الصوتية بعد التقرير والتحقّق منها.

عرض النتائج في التقرير النهائي بصورةٍ مُجمّعةٍ (Aggregated) فقط، وتجنّب أيّ تفصيلٍ أو اقتباسٍ قد يكشف هوية مشاركٍ أو مؤسسةٍ بعينها، تطبيقاً للتمييز بين السرية وإخفاء الهوية الذي أشار إليه Saunders et al (2023).

رابعاً: تحليل المخاطر المحتملة وإدارتها

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث منخفضة المخاطر (Minimal Risk)، إذ لا تتضمن أيّ تدخّلاتٍ بدنيةٍ أو تجارب على المشاركين، بل تقتصر على آراء وخبراتٍ مهنية. ومع ذلك، توجد مخاطرٌ نوعيةٌ تستوجب الإدارة الواعية:

حساسية البيانات المؤسسية: قد تتضمن المقابلات أو الأدلة الأولية معلوماتٍ تجاريةً أو تنظيميةً حساسةً (كتقارير داخلية عن تجاوز التكاليف). وتُدار هذه المخاطرة بعدم نسب أيّ معلومةٍ إلى جهةٍ بعينها، وبالامتناع عن نشر الأرقام السرية، والاكتفاء بالاتجاهات العامة.

تضارب مصالح الباحث وتحيزه المحتمل: خبرة الباحث العملية الممتدة في القطاع تمنح الدراسة عمقاً ميدانياً، لكنها قد تؤثر في موضوعية تفسيره للمقابلات وقد تجعله على معرفةٍ سابقةٍ ببعض المشاركين. وتُدار هذه المخاطرة بالإفصاح عن هذا الموقع، وبتدوين مذكراتٍ تأمليةٍ (Reflexivity) ترصد افتراضات الباحث المسبقة كما يوصي Bell et al (2022)، وبالتحقّق من دقة التفسيرات بعرضها على المشاركين عند الإمكان (Member Checking).

الإكراه الضمني واختلال موازين القوة: إذا كان للباحث — بحكم موقعه المهني — أي سلطة أو علاقة وظيفية ببعض المشاركين، فقد يشعر هؤلاء بالزام ضمني بالمشاركة. وتُدار هذه المخاطرة بضمان الطوعية التامة، وتفضيل مشاركين لا تربطهم بالباحث تبعية وظيفية مباشرة، والتأكيد على أن الرفض لا يترتب عليه أي أثر.

الموافقات المؤسسية والتنظيمية: بما أن المشاركين موظفون في هيئات حكومية وشركات، قد يلزم الحصول على إذن الجهات المعنية، إضافةً إلى موافقة لجنة أخلاقيات البحث بالجامعة (IRB)، قبل مباشرة الجمع الميداني — تطبيقاً للإطار التنظيمي السعودي الموضح في الجزء الخامس.

خامساً: النزاهة في التحليل والتوثيق والإبلاغ

على مستوى التحليل الكمي، تقتضي الأمانة أن تُبلّغ نتائج معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار كما هي، بما في ذلك الحالات التي تُرفض فيها إحدى الفرضيات أو لا تتأكد العلاقة المتوقعة؛ فرفض الفرضية نتيجةً علميةً مشروعة لا عيب يُخفى. كما يجب الامتناع عن أي تلاعب بمستوى الدلالة الإحصائية أو استبعاد للقيم الشاذة دون مبرر منهجي مُعلن. أما على مستوى الإطار النظري، فإن النظريات الثلاث التي تستند إليها الدراسة — نظرية الطوارئ، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية الازدواجية التنظيمية — يجب أن تُوثّق مصادرهما توثيقاً دقيقاً وفق أسلوب APA، صوناً لحقوق أصحابها وتجنباً للانتحال.

سادساً: الفصل بين الدور البحثي والدور المهني

متى ما جمع الباحث بين صفته الأكاديمية وموقع تنفيذي في القطاع، وجب الفصل التام بين الدورين: فالبيانات التي يطلع عليها بحكم عمله المهني تخضع لقواعد الإفصاح والسرية الخاصة بجهته ولا يجوز توظيفها في البحث دون إذن صريح، والبيانات البحثية تُجمع وتُستخدم وفق الأطر الأكاديمية وموافقات المشاركين وحدها. وهذا الفصل يحمي نزاهة الدراسة من شبهة استغلال الموقع، ويصون في الوقت ذاته الالتزامات المهنية للباحث تجاه مؤسسته.

7. الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست إجراءً شكلياً يُستوفى على هامش الدراسة، بل شرطٌ أصيلٌ لصدق المعرفة وقابليتها للاعتماد. وقد تبين أن هذه الأخلاقيات تقوم على مبادئ راسخة — في مقدماتها الأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة — وأن الإخلال بها عبر قضايا كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح يُقوّض البحث من أساسه. كما اتضح أن منظومةً من القواعد واللوائح، دوليةً كدليل APA ومحليةً كنظام أخلاقيات البحث في المملكة ولجانه، تُحوّل هذه المبادئ إلى التزامات مؤسسية قابلةً للمساءلة.

وفي ضوء التطبيق على دراسة «أثر تطبيق الممارسات العالمية لإدارة المشاريع على نجاح المشاريع الثقافية (الفعاليات) في المملكة»، تبين أن الأولويات الأخلاقية الأبرز لهذه الدراسة تتمثل في: إدارة تضارب مصالح الباحث الناشئ عن خبرته العميقة في القطاع، والصرامة في حفظ السرية ضمن مجتمع مهني صغير، وإحكام آليات الموافقة المستنيرة، والأمانة في الإبلاغ عن النتائج الكمية حتى عند رفض الفرضيات. والالتزام بهذه الأولويات هو ما يمنح توصيات الدراسة مصداقيةً تجعلها أهلاً لأن تُسهم في صياغة سياسات القطاع الثقافي ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ويبقى الالتزام الأخلاقي مسؤوليةً ممتدة لا تنقطع بانتهاء جمع البيانات، بل تستمر في التحليل والنشر وما بعده. ومن ثم، فإن ترسيخ هذه الثقافة في الدراسات المستقبلية — لا سيما التطبيقية منها في الميدان السعودي — هو الضمانة الأمتن لبحثٍ علميٍّ موثوقٍ ونافعٍ ومسؤولٍ.

8. المراجع

- اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية. (2012م). اللائحة التنفيذية لنظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض. <https://ncbe.kacst.gov.sa>

- American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). <https://doi.org/10.1037/0000165-000>
- Bell, E., Bryman, A., & Harley, B. (2022). Business research methods (6th ed.). Oxford University Press.
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2023). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (6th ed.). SAGE Publications.
- Resnik, D. B. (2020). What is ethics in research and why is it important? National Institute of Environmental Health Sciences.
<https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>
- Saunders, M. N. K., Lewis, P., & Thornhill, A. (2023). Research methods for business students (9th ed.). Pearson.